

فوحدة الإقليم قائمة في الباكستان الذي كان يفصل بين قسميه الشرقي والغربي أراضي الهند ، ومثل هذا الأمر ينطبق على اليابان وإندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي يفصل بين أراضيها الإقليم الكندي ، وبريطانيا التي يفصل بين أجزاءها البحر الأيرلندي ، والاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يفصل بين أراضيها جبال الأورال . وعند تعيين الإقليم الأرضي ، يميز الفقه الأنجلوسكسوني بين التخوم ( حدود الأرض والغور ، فالتخوم هي الخطوط التي تحدد المدى الذي يمتد إليه إقليم الدولة ، أما الثغور هي مساحة من الأرض تترك كفاصل بين إقليمين وحاجزا بينهما ، كما تستخدم كمناطق اتصال انتقالي وتحدد باتفاق الدولتين المعنيتين الفرع الثاني الإقليم المائي ويضم الإقليم المائي مسارات المياه التي تتخلل إقليم الدولة ، من أنهار وبحار وبحيرات ، وللدولة السيادة الكاملة على هذه المسارات متى كانت واقعة ضمن حدودها . وأثار إقليم الدولة المائي الممتد بين عدة دول أو الذي يقطع عدد منها ، وما زال يثير الكثير من الخلافات بين الدول ، وجرى العمل على حسم هذه المنازعات عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وعلى التفصيل التالي :- أولا - الأنهار :- فالنهر الوطني ، كنهر التايمز في بريطانيا ، أما النهر الدولي ، فهو النهر الذي يقطع أكثر من دولة أو يقع على الحدود بين دولتين أو أكثر ، كنهر دجلة والفرات والنيل ، وأثارت هذه الأنهار العديد من الخلافات الدولية ، وكوسيلة لمعالجة وضعها القانوني الرأي الأول: قال بهذا الرأي الفقه التقليدي ، الذي نادى بالسيادة المطلقة للدولة على الجزء الذي يمر بإقليمها ، الرأي الثاني :- ظهر هذا الرأي على أثر العزوف عن الرأي الذي قال به الفقه التقليدي ، ويذهب أنصار هذا الرأي ، الموقف الدولي :- وهو ما يطلق عليه الاستعمال البريء ، ومثل هذا الحل أخذت به سوريا والأردن بشأن تنظيم الانتفاع المشترك بنهر اليرموك ، كما أخذت به مصر والسودان سنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم الانتفاع المشترك بنهر النيل وأخذت به الهند والباكستان سنة ١٩٦٠ ، بشأن تنظيم الانتفاع بنهر الهندوس . يقصد بالبحار المغلقة ، أما البحار التي لا تتصل بالبحر العام ،